

ورشة عمل
حول
" أخلاقيات المهن القانونية "
تاريخ 2008/9/2

بمناسبة صدور كتاب " دليل المتقاضين في علاقتهم مع القضاة والمحامين " لمعالي وزير الداخلية المحامي زياد بارود، وكتاب " أخلاقيات المهن القانونية "، الذي يتضمن دراستين : الأولى للقاضي طارق زيادة حول " شرعة أخلاقيات القضاة "، والثانية " حول نظام أخلاقيات ومناقبية المحامين " للمحامي سليمان تقي الدين،

نظمت جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات " عدل " يوم الثلاثاء الواقع في 2008/9/2 في بيت المحامي في بيروت، لقاء بين الإعلام وبين واضعي الدراسات المذكورة، والهيئات القيّمة على أخلاقيات المهن القانونية، شركاء الجمعية في هذا البرنامج وهم وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة ونقابة المحامين في بيروت ونقابة المحامين في طرابلس، وذلك بوجود حشد من الإعلاميين والقضاة والمحامين.

وبعد كلمة الشكر التي عرضتها المحامية ماري غنطوس، رئيسة الجمعية ورئيسة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين في طرابلس، قام المؤلفون بعرض موجز للأعمال التي وضعوها، فتحدث معالي الوزير زياد بارود، والرئيس أنطوني عيسى الخوري ممثلاً الرئيس طارق زيادة الذي كان متواجداً خارج لبنان، وأخيراً تحدّث المحامي الأستاذ سليمان تقي الدين.

أما النقيب رمزي جريج فنوه في كلمته بمزايا المؤلفات وخصائص كل منها، في حين شدد النقيب دبلز في كلمته على أهمية القيم الأخلاقية في بناء سلطة قضائية مستقلة.

وتبع العرض نقاشاً حول سبل تفعيل المبادئ المطروحة ووضعها موضوع التطبيق وحول كيفية مشاركة الإعلام في نشر ثقافة الأخلاقيات عموماً ومساندة القيمين على قطاعي القضاء والمحاماة في بسط ثقافة الأخلاقيات.

كلمة النقيب عبد الرزاق دبليز
في ورشة عمل
أخلاقيات المهن القانونية

يعزّ عليّ ويطيب لي، أن أتكلّم عن (دليل المتقاضين في علاقتهم مع القضاة ومع المحامين)، الذي أعدّه معالي وزير الداخلية الأستاذ زياد بارود، والذي بسّط فيه المعلومات التي تنظم العلاقة بين طالبي العدالة والمؤتمنين عليها، وكذلك (شرعة أخلاقيات وسلوك القضاة) المُعدّ من قبل الرئيس طارق زيادة، والذي يهدف الى أن تكون هذه السلوكيات نابعةً من القضاء دون أي تدخل، وبالتالي لكي يكون عنواناً لإستقلال السلطة القضائية، وأيضاً (نظامُ آداب مهنة المحاماة ومناقب المحامي) الذي أعدّه المحامي سليمان تقي الدين، والذي يشكل دليلاً سلوكياً تهذيبياً لتصرف المحامي، هذه الأنظمة والشرع الثلاث ساهمت وستساهم في تحسين أداء العمل القضائي وسلوكيات المحامي بشكل عام .

أما بعد، فإن أخلاقيات المهن القانونية تشتمل في المبدأ على القواعد الأساسية، لأخلاقيات وسلوكيات القضاة وآداب مهنة المحاماة .

كما أنه لا شك فيه، أن العمل القضائي لا يستقيم ولا يؤتي ثماره إلا إذا عمل بمبادئه وأخلاقياته، وتمسك بقيمه ومناقبته.

أيها الحضور،

إن العدالة لا تقوم ولا تتحقق إلا إذا إتسم القيمون عليها بالعديد من السلوكيات والمزايا التي تعكس إستقلاليتهم وتجردهم وما ينم عن أهليتهم، بحيث تتجلى أخلاقيات هذا العمل، عندما يُصبح صمّاماً أمان في تطبيق القانون.

وهنا لا بدّ أن نشير، أن لهذه السلوكيات جذوراً أخلاقيةً قضائيةً، ظهرت في الديمقراطيات الغربية وفي التاريخ العربي الإسلامي، وكذلك في عالمنا المعاصر، حيث أن الوثيقة التي خلصت إليها اللجنة التي ألفها معالي وزير العدل الدكتور بهيج طبارة، بتاريخ 2004/10/14 ، بموجب القرار رقم 1/77، جاءت تؤكد على ثماني قواعد أخلاقية أساسية للعمل القضائي وهي الإستقلال -

أخبار النقابة

التجرد - النزاهة - موجب التحفظ - الشجاعة الأدبية - التواضع - الصدق والشرف - الأهلية والنشاط، بحيث لا قضاء مؤثر في تعزيز الديمقراطية، وفي بلورة فكرة دولة الحق والقانون دون التمسك والتقيّد بأهداف هذه القواعد الأخلاقية.

أما مهنة المحاماة، فهي من أعرق وأشرف المهن، حيث لها نُظمٌ من الأخلاق ينبغي على كل من ينتمي إليها التمسكُ بها وإتباعها، هذا فضلاً عن كونها تتطلب الإستقامة التامة، والوفاء بالالتزام سواءً نحو الموكلين، أو نحو القضاء، هذه النظم التي يمكن للمحامي أن يجدها في تقاليد هذه المهنة العريقة، كما يمكنه أن يتعلمها في رحاب المحاكم، حيث يُناقش يومياً جميع الأمور التي تتعلق بسلوك المهنة، وبالتالي يكون مسؤولاً عن عدم تطبيقها أو الإنحراف عنها.

لذلك نجد أن محاربة الفساد وإرساء دولة القانون، أمرٌ يندرجُ عبرَ تعزيز المبادئ التي تنطوي عليها شرعة ونظام أخلاقيات المهن القانونية، وعبر ثقافة المسؤولية، التي يجب أن تسود المرافق القانونية والقضائية، لذلك فإننا ندعو ونشدد على وجوب إستقلال السلطة القضائية التي هي المدخل لكل تطورٍ وديمقراطية، لإرساء دولة القانون.

كما أن إحترام أنظمة أخلاقيات المهن القانونية، تعود الى معرفة تلك القواعد والأنظمة بشكل أفضل، وفهم أكبر، وبشكل يسمح ويساعدُ برقابةٍ أوسع، بحيث توحى بوجود مرجعيةٍ كفيّلةٍ بتطبيق جيد لآداب المهنة، وبالتالي تساهم في نشر ثقافة وأخلاقيات المهن القانونية في مجتمع نتطلعُ إليه جميعاً، شاكرين القيمين على جمعية " عدل " وكل من ساهم وشارك في هذه الدعوة.

